الأمم المتحدة

A/61/813

الجمعية العامة

Distr.: General
20 March 2007
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والستون

البنود ٤٢ و ٤٧ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٧ و ٥٨ و ١١٣ و ١٤٩ من جدول الأعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

التنمية المستدامة

تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

العولمة والاعتماد المتبادل

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

إصلاح الأمم المتحدة: تدابير ومقترحات

300307 260307 07-27655 (A)

رسالة مؤرخة ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٧ وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه البيان الختامي الذي اعتمده رؤساء/منسقو فروع مجموعة الـ ٧٧ في الاجتماع الحادي والأربعين الذي عقد في روما يومي ٢٦ و ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧ (انظر المرفق).

وباسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، أرجو ممتنا تعميم هذه الوثيقة ومرفقها باعتبارهما من وثائق الدورة الحادية والستين للجمعية العامة في إطار البنود ٤٢ و ٤٧ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٧ و ٥٨ و ١١٣ و ١٤٩ من جدول الأعمال.

(توقيع) منير **أكرم**
السفير والممثل الدائم لباكستان
لدى الأمم المتحدة
رئيس مجموعة الـ ٧٧

مرفق الرسالة المؤرخة ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٧ والموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة

البيان الختامي الذي اعتمده رؤساء/منسقو فروع مجموعة الـ ٧٧ في الاجتماع الحادي والأربعين الذي عقد في روما يومي ٢٦ و ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧

١ - نحن، رؤساء/منسقي فروع مجموعة الـ ٧٧، المجتمعين في روما يومي ٨ و ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٧، برئاسة السفير منير أكرم، الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة ورئيس مجموعة الـ ٧٧ في نيويورك، قد اعتمدنا بالإجماع البلاغ التالي:

٢ - إننا نجتمع اليوم في وقت زاخر بتغييرات ضخمة تفرض على البلدان النامية تحديات هائلة من ناحية وتتيح لها فرصا كبيرة، من ناحية أخرى. إذ تتسارع وتيرة العولمة، وتتعاظم الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية، ويتنامى دور البلدان النامية وأهميتها في الاقتصاد العالمي بصورة ملحوظة، بل يقوم بعضها بدور المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي العالمي. وتعرب مجموعة الـ ٧٧ والصين عن تصميمهما على العمل بصورة جماعية لإعمال الحق في التنمية للشعوب كافة.

٣ - ولقد قطعنا أشواطا هامة خلال السنوات القليلة الماضية في سبيل الاستفادة من الإطار المعياري للتعاون الإنمائي العالمي المُنشأ من خلال الالتزامات التي قُطعت في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. ويأتي في رأس أولويات مجموعة الـ ٧٧ خلال عام ٢٠٠٧ ضمان التنفيذ الفعال والكامل للأهداف والالتزامات المتفق عليها التي يتعين عليها أن تعالج المصادر الأساسية للفقر والبطالة وليس الاكتفاء بمعالجة أعراضهما فحسب. ويوفر القرار ٢٦٥/٦٠ المتعلق بمتابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا الذي اعتمدته الجمعية العامة في العام الماضي إطارا تشريعيا جديدا للأخذ بنهج أكثر تماسكا واتساقا لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. ونقترح، استنادا إلى القرار ٢٦٥/٦٠، وضع آلية رصد حكومية دولية لمتابعة الخطوات المتخذة لتنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

٤ - وفي هذا السياق، يتعين متابعة الأهداف الحيوية التالية في آن معا:

- **أولا**، كفالة توفير تمويل كافٍ للتنمية. ويظل الوفاء بهدف الـ ٠,٧ أحد الأهداف المركزية. وينبغي أن تتسم عملية شطب الديون وتكييفها بالنسبة لأفقر البلدان بقدر أكبر من المرونة والسخاء. وينبغي أن توجه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر،

عن قصد، إلى الاقتصادات الأضعف عن طريق اتخاذ تدابير مختلفة مثل وضع خطط لضمان الاستثمارات. ويستدعي الأمر بذل جهود أكثر جرأة وأوسع نطاقا لحشد أموال إضافية لأغراض التنمية عن طريق اتخاذ تدابير خلاقة. وإن شعور العديد من البلدان النامية بالحاجة إلى الاحتفاظ باحتياطيات كبيرة من العملات الأجنبية يعكس انعدام الثقة في النظام المالي الدولي الذي ينبغي إصلاحه كيما يضمن الاستقرار المالي ويوسع نطاق النمو والتجارة.

- **ثانيا**، يتعين بذل جهود مصمِّمة على تنشيط جولة الدوحة للمفاوضات التجارية واختتامها في أقرب وقت ممكن. ويجب إلغاء المعونات والمساعدات الضخمة التي تقدمها البلدان الغنية لقطاع الزراعة فيها، على وجه السرعة أو بشكل تدريجي. ويجب تجنب النزعة الحمائية الجديدة. ومن الأهمية بمكان إحداث قدرة تجارية لدى أفقر البلدان. ويجب في الوقت نفسه مواصلة التشجيع على تثبيت أسعار السلع الأساسية عند مستويات منصفة. وتحقيقا لتلك الغاية، ينبغي أن تحتفظ البلدان النامية لنفسها بمجال يتيح لها تقرير سياساتها وتحديد أولوياتها.

- **ثالثا**، تعتبر التنمية الصناعية ركنا أساسيا من أركان النمو والعمالة. وهذا يتطلب تلبية القدرة الوطنية، بما في ذلك تلبية احتياجات الطاقة وإتاحة إمكانية وصول منتجاتها بصورة ملائمة وغير تمييزية إلى الأسواق.

- **رابعا**، أضحى الوصول إلى التكنولوجيا، في إطار اقتصاد عالمي قائم بشكل متزايد على المعرفة عنصرا حاسما من عناصر أي استراتيجية إنمائية قابلة للتطبيق. واستنادا إلى قرارات مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ ومؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، ينبغي إعادة النظر في القيود المفروضة على نقل التكنولوجيا وحيازتها، بما فيها القيود المفروضة بموجب الاتفاقات المتعلقة بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، وتنقيح تلك القيود. وينبغي توفير حوافز لإجراء بحوث، بما فيها بحوث من قبل القطاع الخاص بشأن المشاكل التي يعاني منها الفقراء التي لا تجتذب حاليا سوى ١٠ في المائة من نفقات البحث والتطوير.

- **خامسا**، ينبغي في ضوء تدهور البيئة العالمية أن تصبح التنمية المستدامة ركيزة أساسية في السياسة العامة التي تتبعها البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء. وتعتبر البلدان النامية من أقل البلدان التي تسهم في التدهور البيئي لكنها من أكثر البلدان تعرضا للآثار الناجمة عنه. وظاهرة الاحترار العالمي والكوارث البيئية هما حقيقة متعاظمة. ويلزم بذل جهود لتنشيط الأعمال المتعلقة بتنفيذ جدول أعمال

القرن الحادي والعشرين ومبادئ ريو والفقرة ١٦٩ من نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما فيها الحفاظ على التنوع البيولوجي ومعالجة أزمة التحضُّر. وبدون ذلك لن يتم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

- **سادسا**، من الأهمية بمكان أن يتم الآن اتباع نُهُج متفق عليها لمعالجة مسألة الهجرة والتنمية. وينبغي للحوار الرفيع المستوى الذي جرى مؤخرا بشأن الهجرة الدولية والتنمية أن يفضي إلى تعاون دولي أكثر فعالية وإلى اتباع نهج متماسك لتحسين المنافع التي تعود بها الهجرة على التنمية والحد من أبعادها السلبية على الصعيد السياسي وصعيد حقوق الإنسان.

٥ - ونرحب بقرار الجمعية العامة القاضي بإجراء متابعة للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية في الدوحة، قطر في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨. وفي الوقت نفسه، سيوفّر مؤتمر الأمم المتحدة الثامن للتجارة والتنمية (الأونكتاد الثامن) الذي سيُعقد في أكرا، غانا في عام ٢٠٠٨ فرصة جيدة لإعادة تأكيد التزامنا بالأهداف المتفق عليها بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية والشراكة العالمية من أجل التنمية.

٦ - ونحن بحاجة أيضا إلى تنشيط الحوار بين مجموعة الثمانية مجموعة الـ ٧٧. ويكتسي هذا الأمر أهمية حاسمة في ضوء اتساع فجوة عدم الثقة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية التي نشأت كعقبة رئيسية أمام إقامة نظام اقتصادي مستقر وتحديا حاسما في وجه الأمم المتحدة اليوم. وتؤكد باكستان، بوصفها رئيسة لمجموعة الـ ٧٧، التزامها بالمساهمة في هذا الحوار مع مجموعة الثمانية تمشيا مع الولايات التي قررتها مؤتمرات قمة بلدان الجنوب.

٧ - ونعلق أهمية كبيرة على إصلاح الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات الدولية للنهوض بقدرتها على الاستجابة للتحديات الراهنة والمقبلة التي تؤثر في المجتمع الدولي، ولا سيما في البلدان النامية. وينبغي لمجموعة الـ ٧٧ أن تأخذ زمام القيادة في تعزيز الحق في التنمية ليصبح على قدم المساواة مع حقوق الإنسان الأخرى، وأن تشرع بعملية لتحقيق ذلك الغرض.

٨ - ونشدد على ضرورة أن تعزز عملية الإصلاح منظمة الأمم المتحدة، وبخاصة دورها المركزي في التشجيع على التعددية الفعالة والتوصل إلى حلول متعددة الأطراف للتحديات العالمية الحالية والمقبلة، وتقوية القدرة الفنية للمنظمة على تعزيز مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وتطبيقها على أكمل وجه، وتحسين عملية اتخاذ القرار فيها على أساس ديمقراطي، وزيادة الشفافية في العمليات الاستشارية بشأن جميع المسائل. وعلى المنظمة أن تضمن مبدأ تساوي الدول الأعضاء في السيادة في مسألة الرقابة الإدارية والمالية والمتعلقة بالميزانية، وتحسين الفعالية، وتنفيذ جميع الولايات التشريعية بشكل فعال. والأهم من ذلك أن تعزز

عملية الإصلاح قابلية المساءلة في الأمم المتحدة في مجالات إدارة الموارد البشرية والمشتريات وغيرهما من الشؤون المالية والإدارية. وينبغي أن تتمثل المحصلة النهائية لهذه العملية في ضمان أن تكون المنظمة قادرة على تنفيذ ولاياتها كافة بشكل أكثر فعالية وكفاءة. ويجب الإصغاء للآراء التي تبديها كل دولة من الدول الأعضاء واحترامها بغض النظر عن اشتراكاتها في ميزانية المنظمة.

٩ - ونؤكد من جديد حاجة الأمم المتحدة إلى تطوير إمكاناتها الكاملة على معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الملحة والخطيرة التي تواجه البلدان النامية، بما في ذلك المشاكل التي تواجهها على صعيد التعاون الاقتصادي الدولي.

١٠ - وفي هذا السياق، نؤكد من جديد دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه الهيئة الرئيسية لتعزيز التعاون والتنسيق وصنع السياسات والاستعراض في الميدان الاقتصادي والحوار بشأن المسائل الاقتصادية الدولية، ولتقديم توصيات بشأن مسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

١١ - وينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يقوم، في إطار وظائفه كمنتدى للتعاون الإنمائي ينعقد مرة كل سنتين، بمعالجة المسائل التالية: أولا: التعاون المتعدد الأطراف، أي التعاون الذي يشمل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ومؤسسات بريتون وودز؛ ثانيا: التعاون الثنائي، أي مع شركاء البلدان المتقدمة النمو (لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)؛ ثالثا: التعاون بين بلدان الجنوب. وينبغي أن ينصب جهدنا على استخدام الاستعراض الوزاري السنوي في تحديد الثغرات وأوجه القصور وأوجه النجاح على الصعيد الوطني وعلى صعيد شركاء التنمية، وعلى مواصلة وضع توصيات خاصة بالسياسة العامة لدفع عملية التنفيذ.

١٢ - ومن المهم جدا تحسين الإدارة في مؤسسات بريتون وودز لضمان زيادة وفعالية مشاركة البلدان النامية فيها. وينبغي أن تُعاد هيكلة صندوق النقد الدولي بحيث يتيح إمكانية الوصول إلى الموارد أمام البلدان النامية التي هي بأمس الحاجة إليها. وينبغي للصندوق أن يحفظ الاستقرار المالي، ويوسع النمو والتجارة. ونؤيد زيادة حصص البلدان النامية شريطة أن لا تكون على حساب البلدان النامية الأخرى. وينبغي للبنك الدولي أن يركز على المجالات ذات الأولوية العليا للبلدان النامية مثل التعليم والهياكل الأساسية والزراعة والصحة وبناء المؤسسات الوطنية.

١٣ - ونتطلع إلى مناقشة تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق المنظومة والمعنون ''توحيد الأداء''. ونلاحظ أن النهج القائم على تنفيذ ثمانية ''مشاريع تجريبية'' في

بلد واحد هو مجرد تجارب وينبغي أن يكون مطابقا للأولويات الوطنية. ومن المهم جدا في هذا السياق أن تكون لدى الحكومات المتلقية، عند الاقتضاء، القدرة على أن تقرر بملء حريتها استراتيجياتها وأولوياتها الإنمائية. كما لا يمكن تطبيق نهج واحد بافتراض أنه مناسب للجميع. وبالرغم مما يكتسيه الدور القيادي الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أهمية بالغة، ينبغي المحافظة على الخبرات الفنية والتخصصات القطاعية المتوفرة لدى وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وستفضي مواءمة ممارسات إدارة الأعمال التي تتبعها صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة إلى زيادة الاتساق والفعالية فيها. فزيادة الاتساق في توجهات السياسة العامة والأنشطة التنفيذية وممارسات إدارات الأعمال في منظومة الأمم المتحدة من شأنها أن تزيد من فعاليتها وكفاءتها وتجتذب موارد أكبر لها. ومع ذلك، فإن العديد من التوصيات الواردة في التقرير تستلزم مزيدا من النظر فيها بعمق وإمعان من قبل الدول الأعضاء وفيما بين وكالات الأمم المتحدة نفسها. إذ أن هناك العديد من المسائل الأخرى التي لم يغطِّها التقرير تغطية كاملة وتحتاج إلى المعالجة من قبيل كمية ونوعية الموارد المالية المخصصة للأنشطة التنفيذية والموارد الأساسية وغير الأساسية والحكم الفعال على الصعيد الحكومي الدولي والتنسيق والتعاون مع مؤسسات بريتون وودز والمانحين الثنائيين.

١٤ - نلاحظ دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دعم الحوار بناء على توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا تقديم دعمه لجهود مجموعة الـ ٧٧ من خلال الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ومن خلال تمثيله الشامل في البلدان النامية، بالإضافة إلى ما يقوم به من أنشطة عبر برامجه الرامية إلى الدفع قدما بالأهداف الإنمائية لمجموعة الـ ٧٧.

١٥ - يرتبط مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بعلاقة تكافلية مع مجموعة الـ ٧٧. وتواصل المجموعة تقديم الدعم لولاية المؤتمر العامة والإفادة من خبراته وإمكانياته في الدفع قدما بخطط وأهداف البلدان النامية، بما فيها البلدان الأقل نموا.

١٦ - ونلاحظ أن المنظمات الثلاث التي مقرها في روما، وهي منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تعمل معا، في إطار الولايات المنوطة بكل منها، على الدفع قدما بالأهداف الإنمائية المتفق عليها في المجال الزراعي، لا سيما الهدف الحيوي الأول من الأهداف الإنمائية للألفية الذي يدعو إلى القضاء على الجوع والفقر. وهي تعرب أيضا عن الانشغال إزاء تدهور الوضع المالي لمنظمة الأغذية والزراعة.

١٧ - نؤكد مجددا دعمنا الكامل للولاية المنوطة بمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) التي أصبحت منظمة أكثر تركيزا وفعالية وكفاءة لخدمة البلدان النامية، وذات قدرة أكبر على تحقيق نتائج ملموسة وتقديم مساهمات قيّمة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وقد زادت (اليونيدو) من حدة تركيز أنشطتها للتعاون التقني على ثلاثة مواضيع، وهي الحد من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية، وبناء القدرات التجارية، والطاقة والبيئة وهي مجالات تستجيب بشكل مباشر للأولويات الإنمائية الدولية.

١٨ - من الضروري قيام برنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة، وغيرهما من المنظمات البيئية، بتعزيز جهودها المنسقة لتنفيذ الولايات المنوطة بكل منها. وعوضا عن إخضاع مسألة الإدارة البيئية للمزيد من البحث، ينبغي تنفيذ أحكام الفقرة ١٦٩ من نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ بشكل سريع.

١٩ - التحضُّر عملية لا رجوع عنها. ولذا فإننا ندعم تنشيط موئل الأمم المتحدة وخطته لمعالجة المسائل المتعلقة بالمياه ومرافق الصرف الصحي. وندعم أيضا التزام موئل الأمم المتحدة بتحسين أوضاع الأحياء الفقيرة بأسلوب متكامل، والقيام بمزيد من المعالجة للروابط الاستراتيجية بين المستوطنات البشرية المستدامة والحد من الفقر الحضري في البلدان النامية.

٢٠ - نؤكد على ضرورة القيام بالمزيد من الدفع بخطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات، وتنفيذها بشكل كامل، بما في ذلك من خلال آلية التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٢١ - ندعم دعما كاملا موقف مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن عملية إصلاح الأمم المتحدة، تحت القيادة القديرة لباكستان باعتبارها البلد الذي يرأس مجموعة الـ ٧٧، في الدفاع عن مصالح البلدان النامية وضمان تحقيق عملية الإصلاح لنتائج ناجحة، بالإضافة إلى حماية نزاهة الجمعية العامة ودورها بموجب الميثاق في هذه العملية المهمة وفقا للقرارات التي اتخذها رؤساء الدول أو الحكومات لمجموعة الـ ٧٧ في مؤتمر القمة الثاني لبلدان الجنوب المعقود في الدوحة، قطر، خلال الفترة من ١٢ إلى ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، وتوجيهاتهم.

٢٢ - وننظر إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره المضمار الذي يتيح أكثر الفرص تشويقا لاجتذاب المجموعة. وهذا التعاون هو أداة حاسمة الأهمية لتطوير النمو الاقتصادي وتعزيزه للبلدان النامية، ولتحقيق التنمية باعتبارها وسيلة لضمان قيام نظام اقتصادي عالمي عادل. وفي هذا الصدد، يسرنا التنويه بالاقتصادات الدينامية الناشئة للجنوب. وإن ما نشهده من توجهات تقدمية في التعاون بين بلدان الجنوب، لا سيما في مجالي التجارة والاستثمار، هو أيضا مبعث لتشجيعنا. وقد أكدت الاجتماعات والمبادرات التي عُقدت في الآونة الأخيرة،

بما في ذلك مؤتمر القمة المشترك بين بلدان أمريكا الجنوبية والبلدان العربية، والشراكة الاستراتيجية الجديدة بين آسيا وأفريقيا في عام ٢٠٠٥، ومؤتمر القمة المشترك بين الصين وأفريقيا في عام ٢٠٠٦، على وجود التزام قوي بين صفوف البلدان النامية بالحفاظ على هذا الزخم وتعزيزه. وتحمل الدينامية الاقتصادية للجنوب بشائر طيبة لتحقيق اعتمادنا الجماعي الذاتي، من خلال التجارة والاستثمار والتعاون التقني.

٢٣ - نلاحظ، مع ذلك، أنه على الرغم من هذه التوجهات الواعدة، لا تزال البلدان النامية تواجه عددا من التحديات، لا سيما التحدي المتمثل في تحويل الدينامية الاقتصادية للجنوب إلى تعاون مستدام فيما بين بلدان الجنوب، وعلى الصعيد الدولي، وتعميم ثمار ذلك على جميع البلدان والمناطق النامية بشكل عام.

٢٤ - ينبغي العمل بشكل نشط على استغلال أوجه تكاملنا الاقتصادية الحالية والمحتملة وتكثيف جهودنا لتوسيع نطاق هذه التوجهات وتسريع وتيرتها واستحداثها. ويمكن أن ننظر في إحياء وتنشيط منظمات التجارة والتبادل التجاري لبلدان الجنوب؛ وتعزيز درجة أكبر من التفاعل مع القطاع الخاص؛ وإعداد قائمة بمشاريع بحث وتطوير لأغراض التمويل تستند إلى الأهداف الإنمائية للألفية؛ وتشجيع التنسيق بين الصناديق والبرامج الإنمائية لبلدان الجنوب، وذلك على سبيل المثال من خلال لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمجموعة الـ ٧٧؛ وإنشاء آلية للتنسيق بين ''المراكز الفكرية'' التابعة لمجموعة الـ ٧٧، وإقامة مؤسسات للسياسات الإنمائية. ويمكن أن ننظر أيضا في إنشاء فريق للشخصيات البارزة ليقوم بمزيد من الصقل لـ ''منهاج عمل الجنوب'' الذي وُضع بناء على مبادرة من جامايكا، وهي البلد الذي يرأس مجموعة الـ ٧٧ لعام ٢٠٠٥. ولكي يتسنى تشجيع هذه الجوانب وغيرها من مظاهر التعاون فيما بين بلدان الجنوب، من الضروري تعزيز أمانة مجموعة الـ ٧٧، بالشكل المنصوص عليه في برنامج عمل هافانا الذي اعتُمد في مؤتمر قمة بلدان الجنوب الأول في عام ٢٠٠٠، وأُكد عليه مجددا في خطة عمل الدوحة التي اعتمدها مؤتمر قمة بلدان الجنوب الثاني في عام ٢٠٠٥. ونحن نتطلع إلى منظومة الأمم المتحدة لتقديم الدعم إلى المجموعة على الصعيد المالي وصعيد توفير الموظفين، على حد سواء. ونرحب أيضا بالدعم الذي أعرب عنه رئيس مجموعة الـ ٢٤ لاستكشاف إمكانية توسيع نطاق برنامج بحوث مجموعة الـ ٢٤ بحيث يغطي المسائل ذات الأهمية الحاسمة لجميع فروع مجموعة الـ ٧٧. وفي هذا السياق، نرحب بالخطوات التي اتخذتها مجموعة الـ ٧٧ ومجموعة الـ ٢٤ من أجل المواءمة بين مواقف البلدان النامية في عدة منتديات دولية، وتعزيز القدرات التفاوضية لبلدان الجنوب بشكل أكبر.

٢٥ - نرحب بالدعم الذي تقدمه إلى البلدان النامية عدة بلدان نامية أخرى ومؤسساتها، بما في ذلك صندوق التنمية الدولية التابع لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، والبنك الإسلامي للتنمية ومؤسسات مشابهة أخرى تابعة لبلدان الجنوب.

٢٦ - نؤكد على ضرورة توحيد الجهود المبذولة لزيادة الموارد بشكل أكبر، وندعم تنفيذ التوصيات ذات الصلة لمؤتمر القمة الثاني المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، لا سيما الولاية المشار إليها في الفقرة ١١٠ من خطة عمل الدوحة فيما يخص تعزيز الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، باعتبارها كيانا مستقلا ومركز تنسيق للتعاون فيما بين بلدان الجنوب داخل منظومة الأمم المتحدة، على النحو الذي أكد عليه مجددا قرار الجمعية العامة ٢٢٠/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، لتمكين الوحدة من القيام بكامل المهام الموكولة إليها. ويحدونا الأمل صادقين بأن يتم إنجاز هذه الولاية في سياق عملية الإصلاح الجارية.

٢٧ - نعتقد أن بلدان الجنوب يجب أن تحظى بدعم كاف من طرف آليات أكثر شمولا لشراكات القطاع العام والخاص، حتى يتسنى للبلدان النامية المشاركة بشكل فعال في الاقتصاد العالمي والتمتع بحصة أكثر عدلا من ثمار العولمة. وفي هذا السياق، نناشد منظومة الأمم المتحدة الانضمام إلى جهودنا الجارية، والمساعدة في تقديم الدعم لكي يتسنى تعزيز الشراكات الاستراتيجية التي تمت إقامتها من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والمواءمة بينها وتكملة جهودها.

٢٨ - وفي هذا الصدد، نرحب بإعداد خطة العمل المتعددة السنوات بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التنوع البيولوجي، التي ستقدم إلى الدورة التاسعة لمؤتمر الأطراف الذي سيُعقد في أيار/مايو ٢٠٠٨، في بون، ألمانيا، بالإضافة إلى اجتماع تبادل الأفكار الذي عقد في مونتريال، كندا، خلال الفترة من ٦ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

٢٩ - وفي هذا السياق، نرحب بإنشاء الاتحاد المعني بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في بلدان الجنوب، ونؤكد على أهميته باعتباره أداة قابلة للتطوير في إطار مجموعة نظام تريستا لمعالجة المسائل العالمية المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، بالإضافة إلى تعزيز التنمية الاقتصادية في بلدان الجنوب. ونناشد المجتمع الدولي تقديم الدعم المالي والتقني حتى يتسنى تقوية وتعزيز أنشطة الاتحاد. ونحن على ثقة من أن الاتحاد سيحقق مساهمات مهمة في مجال مساعدة البلدان النامية في جهودها الرامية إلى تشجيع إحراز التقدم في المجالات التعليمية والعلمية والتكنولوجية.

٣٠ - نرحب بالعرض الكريم الذي قدمه فرع نيروبي لاستضافة الاجتماع الثاني والأربعين لرؤساء/منسقي فروع مجموعة الـ ٧٧.

٣١ - نود أن نعرب عن تقديرنا وامتناننا العميقين لما قام به فرع روما من ترتيبات ممتازة لاستضافة الاجتماع الحادي والأربعين لرؤساء/منسقي مجموعة الـ ٧٧.